العرب
الأربعاء 2020/01/15
السنة 42 العدد 11587

نزاهة الإعلام الغربي دعاية تكشف زيفها الوثائق السرية

رويترز تعترف بأن التمويل البريطاني السري يتنافى مع مبادئها للثقة

يكشف تمويل الحكومة البريطانية السري لوكالة رويترز في ستينات وسبعينات القرن الماضي، أن معايير الحيادية والمصداقية والنزاهة التي تروج لها الحكومات ووسائل الإعلام الغربية، ليست إلا شعارات لخدمة الأجندات السياسية للدول، وتحظى القصص الإخبارية بالانتشار الواسع إذا كانت تتماشى مع مصالح المؤسسات الإعلامية وحكوماتها.

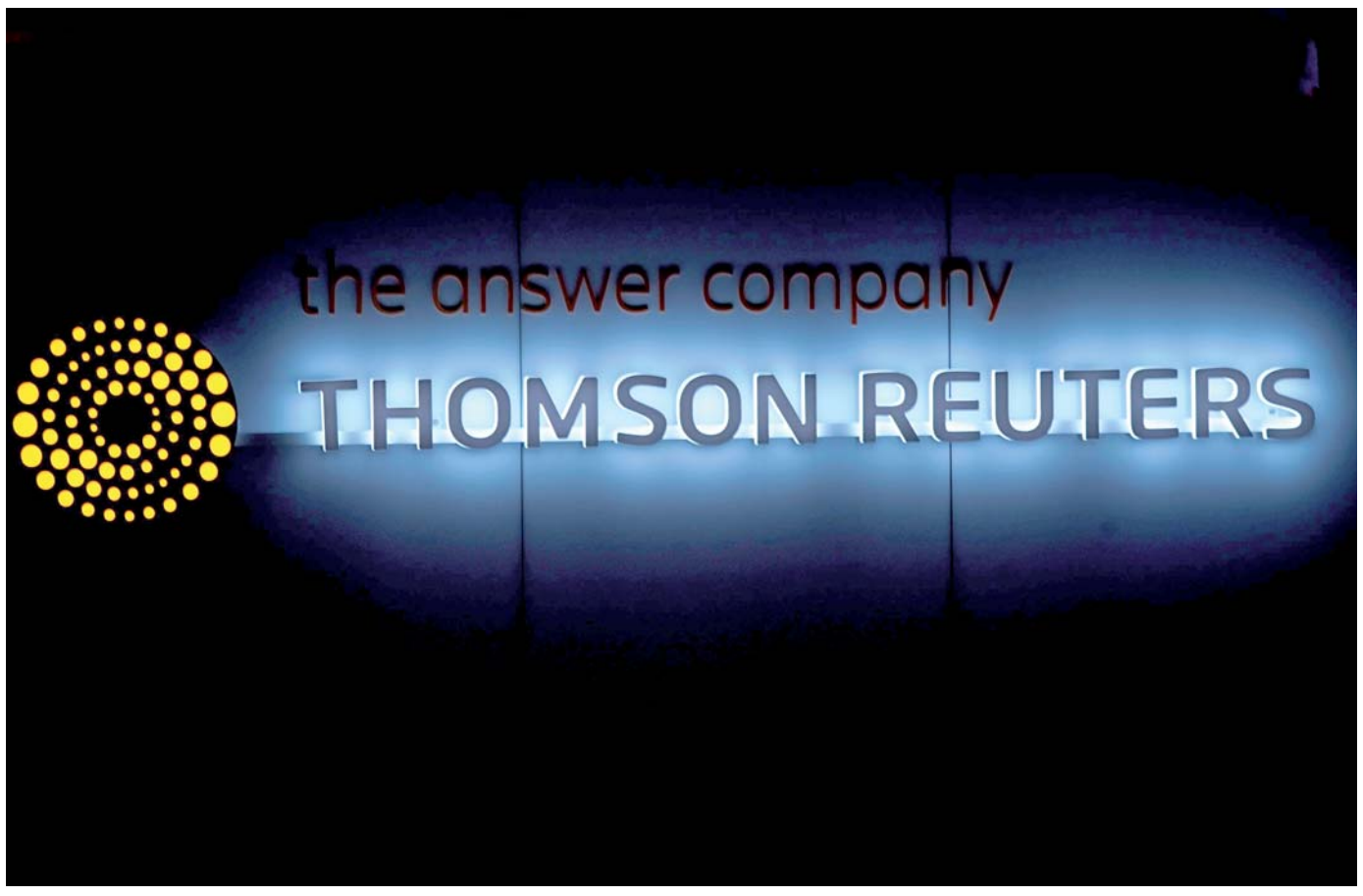

ماض أسود؟

لندن - أظهرت وثائق حكومية رُفعت عنها السرية أن الحكومة البريطانية مولت رويترز سرا خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي، حين احتاجت رويترز للمال لتتوسع في منطقة الشرق الأوسط فيما أرادت القوى الغربية مثل بريطانيا تقوية نفوذها ضد الاتحاد السوفييتي بتوسيع الخدمات الإخبارية في أنحاء العالم.

ويتنافى ما كشفته الوثائق مع تأكيد الوكالة على استقلاليتها، وحرصها على مصداقية تغطيتها الإعلامية بعيدا عن توصيات الحكومات ومصالحها السياسية، ما يشكل حرجا للوكالة التي اعترف المتحدث باسمها ديفيد كروندول أن "الترتيب الذي وُضع في 1969 لم يكن ليتماشى مع مبادئ الثقة الخاصة بنا، كما أننا لا نفعل ذلك اليوم".

وأشار كروندول إلى مبادئ الثقة الخاصة برويترز والتي وُضعت للمحافظة على نزاهة وكالة الأنباء واستقلالها والتزامها الحيادية في أخبارها.

> **وسائل إعلام دولية تخدم مصالح حكومات بأجندات واضحة لكنها تصر على الحياد والنزاهة والموضوعية في شعاراتها**

وبرر بالقول "كثير من المؤسسات الإخبارية كانت تتلقى دعما حكوميا بشكل ما بعد الحرب العالمية الثانية".

ويشكل تبرير كروندول اعترافا واضحا بنفوذ وسائل الإعلام ووكالات الأنباء العالمية الكبرى والأجندات الخفية التي تقف وراء تغطيتها الإعلامية للأحداث، منذ الحرب الباردة وصولا إلى الوقت الراهن الذي تجتاح فيه الأزمات والصراعات مناطق مختلفة من العالم وخصوصا الشرق الأوسط.

وجرى الكشف عن تمويل الحكومة البريطانية لرويترز خلال الستينات والسبعينات في سجل للوكالة صدر عام 1992 بعنوان "قوة الخبر: تاريخ رويترز".

ويشير العنوان بوضوح إلى أن تغطية الوكالة الإخبارية والمعلومات التي تنشرها، تشكل مصدر قوة مهما في مواجهة السوفييت، بعيدا عن الحيادية التي يفترض أن تتحلى بها وكالة إخبارية عالمية بحجم رويترز.

والمسألة البارزة التي تطرح في هذا الإطار هي حجم المصداقية التي تنالها وسائل الإعلام الغربية، خصوصا لدى القارئ العربي، مقارنة بالإعلام العربي ووكالات الأنباء الرسمية المتهمة دائما بأنها تمثل الدعاية الحكومية وصوت الأنظمة، في حين أثبتت الكثير من الأحداث أن وسائل الإعلام العالمية ذاتها لا تتمتع بما تروج له من موضوعية ومصداقية وحيادية.

وظهر ذلك جليا في حرب العراق والبروباغندا الإعلامية التي روجت لها وسائل الإعلام الغربية، وعلى سبيل المثال "كذبة الحضانات" الشهيرة التي حركت العالم لدعم حرب الخليج الثانية.

وترددت قصة الحضّانات وسائل الإعلام العالمية، وحولت مسار التحقيقات بشأن حرب الخليج، وساعدت في حشد الرأي العام الأميركي لصالح الحرب، وكررت التقارير التلفزيونية نفس الرواية. كما تبنت منظمة العفو الدولية (أمنستي) الرواية، ونشرتها ضمن شهادات أخرى توثق للقصة نفسها.

وبعد العديد من التقارير الاستقصائية للبحث في حقيقة الأمر، تبين أن الشاهدة تلقت تدريبات في مواجهة الجمهور وطريقة الإلقاء، عن طريق إحدى شركات العلاقات العامة.

وبدت ادعاءات وسائل الإعلام العالمية بأنها خدعت بالشهادة المزيفة، غير قابلة للتصديق لأنها ببساطة تتماشى مع سيل التقارير الإعلامية والأخبار التي أوردتها هذه الوسائل لتبرير الحرب على العراق والادعاء بامتلاكه أسلحة دمار شامل، لخدمة الأجندة السياسية الأميركية والبريطانية.

وأقر المخرج الهوليوودي روب راينر بأن وسائل الإعلام الأميركية انقادت وراء ادعاءات الحكومة بشكل مطلق دون أي محاولة للتحقق والتدقيق بشأن المعلومات والتبريرات التي أطلقتها في حربها ضد العراق، ووثقها في فيلمه "صدمة ورعب" الذي تحدث عن أربعة صحافيين أميركيين رفضوا الرواية الحكومية، فاتهموا بالخيانة. وقال راينر إن "الترويج لأجندات الشركات الضخمة، التي تملك وسائل الإعلام، هو المحفز لهذا الجدل وليس المبادئ أو الحقيقة".

وتظهر الوثائق السرية التي كشفت، الاثنين، أن تمويل الحكومة البريطانية لرويترز سرا جاء بتوصية من وحدة الدعاية المناهضة للسوفييت، المرتبطة بالمخابرات البريطانية، وأنها أخفت التمويل عن طريق استخدام هيئة الإذاعة البريطانية لتقديم المدفوعات.

واستُخدم ذلك التمويل في توسيع تغطية رويترز لأخبار الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وجرى إخفاؤه من خلال زيادة مدفوعات اشتراكات هيئة الإذاعة البريطانية في الخدمات الإخبارية لرويترز.

وجاء في وثيقة منقحة للحكومة البريطانية تعود إلى العام 1969 وموسومة بوصف (سرية) وعنوانها "تمويل رويترز من حكومة جلالة الملكة"، "نحن الآن في وضع لإبرام اتفاق يتيح تقديم دعم حكومي سري لخدمات رويترز في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية".

وتضيف الوثيقة التي رُفعت عنها السرية، العام الماضي، "يتعين أن يخدم الترتيب الجديد مصالح حكومة صاحبة الجلالة بشكل جيد". ولا توضح الوثائق، التي تتناول تفاصيل اتفاق 1969 السري الذي مولت بموجبه الحكومة البريطانية رويترز، مدى النفوذ الذي أتيح للحكومة في أخبار الوكالة مقابل التمويل، إن وُجد.

ومع ذلك تشير الوثائق إلى مدى التدخل الذي كان للحكومة في شؤون رويترز والاتفاق الواضح على إخفاء التمويل.

ونشرت هيئة الإذاعة البريطانية، الاثنين، موضوعا عن التمويل الحكومي.

وقالت متحدثة باسم هيئة الإذاعة البريطانية "يضمن ميثاق الهيئة الاستقلالية التحريرية بصرف النظر عما إذا كان التمويل يأتي من الحكومة البريطانية أو رسوم الترخيص أو مصادر تجارية"، بينما أحجمت متحدثة باسم الحكومة البريطانية عن التعليق.

وتظهر الوثائق أن قسم بحوث المعلومات، وهو وحدة دعائية بريطانية مناهضة للسوفييت تربطها صلات وثيقة بالمخابرات البريطانية، قاد المفاوضات مع رويترز.

وبلغ حجم التمويل الحكومي السري لرويترز -كما تورده الوثائق- 245 ألف جنيه إسترليني (317 ألفا و838 دولارا بسعر الصرف الحالي) سنويا قبل 1969 لكنه تقلص إلى 100 ألف إسترليني سنويا في 1969-1970 وانعدم في 1972-1973.

وقال جون بيك، الرئيس السابق لقسم بحوث المعلومات، في الوثائق "العلاقة الجديدة التي تأسست مع رويترز في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية يمكن أن تؤدي إلى حسن النية والتعاون مع الوكالة على نطاق عالمي".

وقالت الوثائق إن رويترز "ستقدم" ما تحتاجه الحكومة، رغم أن مسؤولي الحكومة أقروا بأن رويترز لم ترغب في أن تظهر كما لو أنها تتخذ قرارات بناء على طلب من الحكومة البريطانية.

وتأسست رويترز في لندن في 1851 وتملكها حاليا مجموعة تومسون رويترز التي يقع مقرها في تورونتو، والوكالة من أكبر مؤسسات الأخبار في العالم.

وقال إنه في حين تبيع رويترز الأخبار إلى عملاء شتى من بينهم حكومات، فإن أيا من الحكومات لا يمارس أي سيطرة على ما تنتجه رويترز ولا على طريقة إنتاجه.

غير أن رويترز هي واحدة من وسائل إعلام دولية، تخدم مصالح حكومات ودول بأجندات واضحة لكنها تصر على الحيادية والنزاهة والموضوعية في شعاراتها، مثل "الحرة" الأميركية، و"آر.تي" الروسية، و"الجزيرة" القطرية.

ولا يلبث تقاطع المصالح بين هذه الدول، حتى تبدأ بكيل الاتهامات إلى بعضها البعض بغياب الشفافية والنزاهة، فلا ينقضي يوم دون أن تهاجم آر.تي الإعلام الغربي الأميركي والبريطاني بشكل خاص ساخرة من حرية التعبير في الدول الديمقراطية، ويشهر المسؤولون الغربيون والروس سلاح القوانين القديمة لتقييد عمل وسائل الإعلام المناوئة، وإدراجها تحت قانون العملاء الأجانب.

بدورها، لا تشعر الجزيرة القطرية بالحرج من الترويج للمتشددين والمتطرفين والإسلام السياسي، وتحت شعار حرية التعبير قدمت كل الرعاية لعرابي الفوضى والحروب والتطرف في المنطقة العربية، ثم تستأنف نشاطها المعتاد بالشكوى من المظلومية ومحاربة الحكومات لها وحصارها بالمنع والحظر.

«الحرة» تستعد لمواجهة هجوم على طاقمها في بغداد

واشنطن - أكد ألبرتو فرنانديز، رئيس شبكة الشرق الأوسط للإرسال أن.بي.أن، المالكة لقناة الحرة أن الشبكة اتخذت حزمة إجراءات وقائية في العراق إثر ورود معلومات عن احتمال تعرض مكاتب الشبكة في بغداد لهجمات.

وأعلنت الشبكة، في بيان، اتخاذ إجراءات سريعة لإعادة هيكلة عملها الميداني في العراق، نظرا لتردي الأوضاع الأمنية في العاصمة بغداد، وفي إطار حرصها على سلامة طواقمها.

وأوضح فرنانديز أن الشبكة تلقت "معلومات جدية" عن احتمال شن الميليشيات هجوما على مكتب الحرّة في بغداد، مشيرا إلى أنها لا تتمتع بالحماية التي تتمتع بها البعثات الدبلوماسية.

وأضاف أن الشبكة لا تثق بقدرة السلطات العراقية على حماية أفراد طواقم الحرة، وجميعهم عراقيون، منوها إلى عجزها عن حماية الصحافي أحمد عبدالصمد الذي تعرض للاغتيال قبل أيام، والمئات من المتظاهرين الذين قضوا منذ أكتوبر الماضي. ولفت فرنانديز إلى أن الشبكة لا تستطيع الجزم إن كان الهجوم المحتمل على مكتب الحرة سيضاهي الهجمات التي استهدفت في أكتوبر الماضي مكاتب وسائل إعلام مستقلة، أم سيكون أكثر خطورة.

ولم يستبعد رئيس الشبكة أن الميليشيات كانت تخطط، عقب مهاجمة مكتب الحرة في بغداد، للإيحاء بأن الجهة التي تقف وراء الاعتداء هي جماعات متشددة أخرى، على غرار تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي.

ولفت إلى أن المخاوف الأمنية تأتي وسط حملة مستمرة تقودها الميليشيات وجيوشها الإلكترونية لتهديد طواقم الحرة بشكل شخصي، وإجبارها على الاستقالة العلنية لتجنب القتل والاغتيال.

وذكر أن الحرة كانت قد تعرضت لحملات تهديد سابقة قبل أن تزيد وتيرتها إثر بث تحقيق استقصائي، في ديسمبر 2018، عن عمليات تهريب تقودها الميليشيات في البصرة، إلا أن التهديدات وصلت إلى ذروتها في الوقت الراهن.

كما سبق أن هدّد الأمين العام لميليشيات عصائب أهل الحق في العراق، قيس الخزعلي، قناة الحرة، معتبرا أنها تستهدف "المرجعية" و"الحشد" في إطار "مشروع أميركي إسرائيلي".

وجاء حديث الخزعلي خلال دفن أحد قادة ميليشياته، وسام العلياوي، الذي يتهمه ناشطون بأنه شارك في قمع المظاهرات وقنص المحتجين خلال الاحتجاجات المستمرة، والتي شهدت مقتل العشرات، معظمهم قضى بالرصاص.

تغطية تزعج الميليشيات

وكانت الحرة قد نشرت، الأحد، تقريرا عن العلياوي بعنوان، "ميليشياته فتكت بالعراقيين.. فيديو يوثق اللحظة الأخيرة لقيادي بالحشد"، الأمر الذي أثار غضب الخزعلي كما يبدو من تصريحاته.

ويعتبر إطلاق مثل هذه الاتهامات من قبل زعيم ميليشيا ضد قناة تلفزيونية، بمثابة إيذان لأتباعه باستهدافها والاعتداء على فريق العمل فيها.

وقال فرنانديز إنه، وعلى الرغم من أن مصدر تمويل شبكة الشرق الأوسط للإرسال هو الكونغرس الأميركي، فإنها تعمل بشكل مستقل ومحايد، وما يؤكد ذلك تعرضها مرارا لانتقادات من قبل مختلف الأطراف، ومن بينها السفارة الأميركية في بغداد.

وفي حين دفعت الظروف الراهنة الحرة إلى تقليص حضورها في بغداد، إلا أن فرنانديز شدد على أن ذلك لن يؤثر مطلقا على طبيعة ومستوى تغطيتها للأحداث في العراق، مؤكدا أن الإجراءات طالت عمل الحرة في بغداد حصرا وليس العراق بأسره.

وختم فرنانديز قائلا إن باب التوظيف سيبقى مفتوحا للعاملين في مكتب الحرة ببغداد، وذلك لشغل أي وظيفة متاحة في المؤسسات الإعلامية التابعة لشبكة الشرق الأوسط للإرسال.

وبدأت القناة في لفت الأنظار بعد إعادة انطلاقتها في عام 2018، وعملية تغيير واسعة في طاقمها، حيث ظلت سابقا لسنوات محسوبة على التوافق الأميركي الإيراني حول ملفات العراق، وكانت متّهمة بأنها تدار من حزب الله عمليا، ما تسبب في تدني مستوى مشاهدتها، وانعدام تأثيرها فعليا لدى الجمهور العربي عموما والعراقي خصوصا.

ألبرتو فرنانديز

الشبكة تلقت معلومات عن احتمال شن هجوم على مكتب الحرة

وفي الخامس من نوفمبر عام 2018 أعادت شبكة الحرة انطلاقتها بشكل جديد ووجوه جديدة في أكبر عملية تطوير شهدتها منذ تأسيسها عام 2004، تضمنت أيضا تغييرا في طريقة التغطية، رافقها هجوم حاد من منابر قطرية وإخوانية، وأخرى تابعة لإيران.

وازدادت الهجمات على القناة المموّلة من الإدارة الأميركية في الآونة الأخيرة بسبب تناولها مواضيع حساسة في العراق وبشكل خاص مسألة الفساد الديني، حيث بثت تحقيقا استقصائيا في سبتمبر الماضي بعنوان "أقانيم الفساد المقدس في العراق" تسبب بموجة غضب واسعة لدى هذه الفئة النافذة في البلاد.